المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 18 مايو 2024

إلى الأمام... من أجل جبهة عمالية وشعبية موحدة لصد العدوان الثلاثي: على حرية الإضراب ومكاسب التقاعد ومدونة الشغل

- عين على نضالات طبقتنا

تقرأ-ون في هذا الملف

- 76 سنة بعد النكبة، لنعمل لبناء حركة دولية من أجل فلسطين!
- الولايات المتحدة: ما هي آفاق الحركة الطلابية المتضامنة مع فلسطين؟

المسألة النقابية بالمغرب من الثلاثينات حتى تأسيس الاتحاد المغربي للشغل

- أزمة عالمية ونزاعات وحروب: أي أممية للقرن الحادي والعشرين؟ إحاطة إجمالية في زمن «أزمة متعددة الأبعاد»

- استمرار كساد الرأسمالية العالمية الطويل الأمد

- من أجل استثمار دروس حراك التعليم: الفئوية وفخر الانتماء سم قاتل لوحدة الشغيلة

إلى الأمام... من أجل جبهة عمالية وشعبية موحدة لصد العدوان الثلاثي: على حرية الإضراب ومكاسب التقاعد ومدونة الشغل

أكد اتفاق العار الذي وقعته القيادات النقابية المتعاونة مع أرباب العمل ودولتهم، يوم 29 أبريل 2024، العزم على النيل من حرية شغيلة المغرب في ممارسة الإضراب عن العمل. إنه عزم على التنازل عن حق الشغيلة في الامتناع عن العمل في شروط غير ملائمة، سواء على صعيد المقابل، المباشر وغير المباشر، الذي يحصل عليه الأجير ثمنا لبيع قوة عمله، أو فيما يخص ظروف الصحة والسلامة بمكان العمل، وكذلك حقهم في الحريات الديمقراطية.

افتتاحية جريدة المناضل-ة

طيلة عقود، ظلت حرية الإضراب هدفا لهجمات مستمرة، تتفاوت ضراوتها تبعا لتموجات الصراع الذي يشتد تارة ويفتر طورا بين طرفي علاقة الاستغلال التي يقوم على أساسها المجتمع الرأسمالي. فكانت ممارسة هذه الحرية عرضة للتضييق بترسانة قانونية تشمل الفصل 288 من القانون الجنائي (ما يسمى عرقلة حرية العمل)، ومرسوم فبراير 1958 بشأن إضراب الموظفين، وظهير 1938 حول التسخير، فضلا عن العسف الذي لا يتقنع بالقانون حيث تنكر الدولة الحق في الإضراب العام، وتتدخل بآلتها القمعية لمنع ممارسته. وقد أفلحت الطبقة العاملة في صون حرية نسبية للإضراب بممارسته فعلا وتحمل التضحيات المترتبة، سواء اقتطاع أجور أيام الإضراب أو عقوبات السجن وضروب التنكيل القمعي، من سجن وتشريد واغتيال. ما جعل الجملة الواردة في دستور الاستبداد، بصيغه المتتالية منذ أكثر من ستة عقود، بشأن إصدار قانون خاص بالإضراب، تبقى حبرا على ورق.

وقد تنامى سعي الدولة إلى سن قانون يفرغ حرية الإضراب من محتواها في ربع قرن الأخير بإعداد مشاريع قوانين متتالية «لتنظيم ممارسة حق الإضراب»، مواكبة ذلك بحملة تضليل إعلامية لتبرير مسعاها القمعي، بحجج مخادعة متنوعة: من قبيل ضمان حرية العمل (في مجتمع يحرم ملايين ضحايا البطالة من أي عمل)، وتأمين خدمات للمواطنين (فيما يتسارع الإجهاز على الحق في تلك الخدمات بتحويلها إلى سلعة)، وتهديد «السلم الاجتماعي» (هكذا يسمون الحرب الاجتماعية الدائمة التي يشنونها على الشغيلة وعامة المقهورين/ات).

وقد تمكنت الدولة فعلا من تقليص حاد لممارسة الإضراب بإطلاق يد شركات السمسرة في اليد العاملة التي تفرض العمل بعقود محدودة المدة تجعل الأجراء يعملون وسيف الطرد بدون تعويض فوق رقابهم، إذ يكفي للتخلص منهم عدم تجديد العقود الوجيزة. وها هي اليوم تعمل لإلغاء كلي لحرية الإضراب بتقييدها بشتى صنوف الأغلال وبتجريم ممارستها. ويمثل مشروع قانون الإضراب المحال على «البرلمان» بعد مصادقة مجلس الوزراء عليه، مثالا لا يُضاهى لما يمكن أن يكونه الإلغاء الفعلي لحرية من الحريات. إذ بلغ ذلك المشروع درجة من التضييق والمنع حدت بمنظمة أرباب العمل إلى سحب مشروعها لتقنين الإضراب وتبني مشروع الدولة الأشد قمعاً.

بمشروع المنع العملي للإضراب، وبمشروع ما يسمى «قانون النقابات»، المؤجل عملا بتكتيك التدرج في الهجوم، تسعى الدولة البرجوازية إلى تضييق فائق للحرية النقابية التي انتزعت الطبقة العاملة المغربية اعترافا بها منذ زهاء 70 عاما. إننا والحالة هذه مقبلون على معركة تاريخية حاسمة. معركة مصيرية تتطلب استنهاضا لمقدرة طبقتنا على الدفاع عن ذاتها.

وإن كانت البيروقراطيات النقابية المركزية متواطئة من العدو لتمرير مشروع نزع سلاح الشغيلة بقبول وضع حرية الإضراب موضع نقاش وتفاوض، وبامتناع عن تنظيم أي تصد للعدوان يترجم مزاعم رفض ما تسميه بيانات القيادات»القانون التكبيلي»، فليس محتما أن يمر هذا القانون، ومعركة إسقاطه لا تزال أمامنا، وما علينا إلا التجند لخوضها والانتصار فيها. فما تختزنه طبقتنا من مقدرات كفاح كفيل بإبطال هجمة قانون منع الإضراب. واجبنا تحويل تلك المقدرات الهائلة من وجود بالقوة إلى وجود بالفعل. ولا أدل على إمكان هذا التحويل من آيات القتالية التي أبان عنها شغيلة التعليم في حراك تاريخي، بكل المقاييس، دام شهورا ثلاثة. وفضلا عن هذا، تمثل كل النضالات الجارية بالعديد من قطاعات الدولة، والقدر الهائل من الغضب المتراكم في أعماق طبقتنا، أساسا متينا لتنظيم معركة الدفاع عن الذات المصيرية، معركة إبطال نزع سلاحنا.

لقد تخلت القيادات المركزية عن مهمة تنظيم هذا الدفاع عن الذات، وانتقلت إلى الجهة الأخرى من الخندق، الأمر الذي يستوجب إمساكنا بزمام أمرنا بأيدينا. واجب كافة مناضلي طبقتنا ومناضلاتها الإسراع إلى توحيد جهود التصدي لقانون منع الإضراب وتجريمه، توحيدا داخل النقابات وخارجها. فقد أدت سياسة تعاون القيادات مع العدو إلى نفور أقسام عريضة من الشغيلة من المنظمات النقابية لكن دون هجر ساحة المواجهة، حيث تنشأ تنسيقيات متنوعة يستعملها الشغيلة، رغم ما يشوبها من نواقص، أداة لتسيير نضالهم رغم أنف البيروقراطيات، ولا أدل على الأهمية التي باتت للتنسيقيات من الدور الحاسم الذي نهضت به في حراك التعليم. وإن المهمة العظمى تقع على كاهل مناضلي النقابات ومناضلاتها، مهمة المبادرة إلى تنظيم الرد العمالي في جبهة موحدة من داخل النقابات ومع التنسيقيات. كل انتظارية، وكل تردد مهما كان مبرره، وكل إضاعة للوقت، سيصيب طبقتنا في مقتل.

لهذا يمثل التجاوب الايجابي والفعال مع مبادرة تشكيل جبهة دعت إليها لحد الآن نقابات في قطاع الصحة والتعليم وتفتيش الشغل والفلاحة وهيئة تقنيين، للتصدي لمشروع منع الإضراب، ولمشروع هدم ما تبقى من مكاسب التقاعد أوجب واجبات كل مناضل/ة نقابي في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة. وعلينا العمل لشمولها موضوع مدونة الشغل لأجل خرط المعنيين به من شغيلة القطاع الخاص. وأن نضع أيضا نصب أعيينا من جهة ضرورة إضفاء طابع شعبي على هذه الجبهة بمشاركة قوى نضال أخرى غير نقابية، ومن جهة أخرى الاستفادة من دروس تجارب تعاون نضالي سابقة، وبمقدمتها إعمال الديمقراطية والبناء في أسفل، والتحلي بروح المسؤولية والنضج النضالي اللازمين. ومن نافل القول أن أي اختلاف في الرأي، أو أي مؤاخذة على هذا الموقف أو ذاك، في أمر آخر من أمور النضال النقابي، ليست مبررا بأي وجه لعدم تأييد مبادرة الجبهة ضد العدوان الثلاثي والانخراط الفعال فيها. المسؤولية تاريخية، وزاوية النظر الوحيدة الصائبة هي مصلحة الطبقة العاملة. وعلى غرار كل تعاون نضالي، لا يسقط التعاون إبداء الرأي المغاير والاقتراح البديل في خطة عمل الجبهة وسير عملها.

فحي على العمل الجماعي الموحد... سبيلنا إلى النصر

من أجل استثمار دروس حراك التعليم: الفئوية وفخر الانتماء سم قاتل لوحدة الشغيلة

سبق لجريدة المناضل-ة نشر اسهامات متنوعة تتناول حصيلة حراك التعليم العظيم ودروسه، نواصل فيما يلي التطرق لجوانب اخرى من التجربة. النص التالي مقتطف من كراسة ستصدر قريبا ضمن منشورات المناضل-ة

رغم النفس الوحدوي المنبعث من أعماق الشغيلة، لم يستطع الحراك التغلب على النزوع الفئوي الموروث عن العقدين السابقين. استمر الحراك على شكل فُسيفساء تنسيقيات فئوية وجزر نقابية معزولة عن الطموح الموحد للشغيلة، وقد غطى زخم الحراك في فترة صعوده على هذه النقيصة، ثم برزت بوضوح في لحظة تراجعه.

لا مطلب موحِّد أو سعي من أجل بلوغ تلك الوحدة، بل سعي واعٍ من قيادات الحراك لتفاديها، رغم بروز بعض المَلفات المطلبية التي سُميت «موحدة»، إلا أنها كانت بدورها مجرد تجميع لمطالب فئوية. فباستثناء شعار «إسقاط نظام المآسي»، نزلت كل فئة لتزاحِم من أجل مطلبها الخاص. وفي ندوة للتنسيق الوطني ردا على اتفاق 10 ديسمبر 2023، أصر مسير الندوة على أن «الهدف من هذه الندوة الصحفية هو تعريف وسائل الإعلام على كل الملفات الفئوية... وبالتالي رجاء أن يقتصر كل متحدث على جرد مطالب فئته». وبعد انتهاء الحراك تفرق جسم الشغيلة شذر مذر، وكانت اللحظة الأكثر تعبيرا عن ذلك التحاق قيادات فئات شغيلة التعليم بيوم دراسي دعت له سياسية ليبرالية (نبيلة منيب) في قبة البرلمان (2024-01-09)، حيث نافح الناطقون باسم تلك الفئات عن مطالبها المفرِّقة. وشاهدنا - للأسف- ممثلي شغيلةٍ زعزع حراكُهم دولةً بكاملها يستجدون سياسيةً برجوازيةً لا حول لها ولا قوة كي تتدخل لدى الدولة قصد الاستجابة للمطالب!

عندما يدعي ساسة ليبراليون برجوازيون (وحتى رجعيون) مناصرة نضال الشغيلة، فلا يعني ذلك أنهم تخلوا عن أجنداتهم المتفقة مع ما تقوم به الدولة، إنما يعني أن الطبقة العاملة - رغم نعيها المتكرر- لا يزال من الصعب تجاوزها، وتشكل بالنسبة إلى أولئك الساسة البرجوازيين خزانا انتخابيا يجب تملقه عندما تقوم على قدميها الجبارتين، ودغدغتها بالأوهام عندما ترجع إلى حظيرة الطاعة.

ظهرت تشنجات واحتكاكات، بعضها مُدان. ففي مسيرة 5 أكتوبر 2023 تعرض موكب النقابة الوطنية للتعليم - CDT للمضايقة والطرد من المسيرة. ستبلغ التشنجات والاحتكاكات والتلاسن الغريب عن الحركة العمالية ذروتها بعد توقف الحراك. وشاركت جميع أطراف قيادات الحراك في هذا. تعرضت قيادة جامعة التوجه الديمقراطي لهجوم عنيف بسبب التحاقها بالحوار، بلغ التحامل والانحطاط بالكلام مستوى القذف وتعابير الاستهزاء والتحقير، والعنف اللفظي وحتى التخوين. ومن جهتهم تقدم أنصار بيروقراطيات النقابات لتحميل كل طرف نقابي مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع. وفي نفس الوقت السعي إلى تصفية الحساب مع تجربة «التنسيقية الموحِّدة»، خصوصا من طرف أنصار قيادة جامعة التوجه الديمقراطي. لقد شكلت التنسيقية الموحِّدة تحديا حقيقيا للبيروقراطيات النقابية، إذ أثبتت

بالتجربة إمكان الاستغناء عنها، بل وضررها. لذلك انبرى أنصار البيروقراطيات إلى تسفيهها وتحميلها مسؤولية ما آل إليه الحراك، وذلك لتأديب الشغيلة سياسيا كي لا تعاود الكرَّة في القادم من النضالات. كان هذا الانقسام إحدى تلك الحفر التي سيتعثر فيها جواد حراك التعليم الأخير. ففي الوقت الذي كان فيه أعداء الشغيلة (الدولة) متحدين وذوي تصميم؛ كان الشغيلة منقسمين ومتشظي الإرادة. أنشأت الطبقة العاملة نقاباتها للنضال ضد ما يشكل عُصب النظام الاجتماعي الحالي الذي يضطهدها: «التنافس». فالنظام الاقتصادي وما ينتج عنه من بطالة وبؤس يزرع في صفوف الطبقة العاملة التنافسَ من أجل الحصول على منصب شغل/ استغلال، وهذا التنافس هو ما يمنح للبرجوازيين ودولتهم إمكان تخفيض الأجور وتشديد شروط الاستغلال. انتقل التنافس من صفوف الشغيلة ليشمل أيضا تلك التنظيمات التي أنشأوها للقضاء على ذلك التنافس. وكان شعاره طيلة السنوات الأخيرة هو «فخر الانتماء».

بلغ عمق الفئوية أن النقابات التعليمية ذاتها أصبحت تجميعا لسكرتاريات الفئات التعليمية، وملفاتُها المطلبية تجميعا لملفات تلك الفئات. وأصبح المنطق الفئوي يتحكم في التكتيك النقابي ذاته. ففي وجه مطالبة حملة رسالة «ليس باسمنا» بالانسحاب من اللجنة التقنية لصياغة النظام الأساسي، برر عبد الرزاق الإدريسي رفضه بقول: «كان يمكن ضرب الطاولة ورفض التوقيع، وهذا أمر كان واردا، خاصة وأنه موجود داخل قيادات الجامعة، لكن لدينا مسؤولية ولدينا ملفات عديدة مهمة للمنظومة التعليمية وتحتاج لحل». لقد أصبحت القيادة أداة واعية في يد الفئات، وفي نفس الوقت تستعمل القيادة النقابية مطالب الفئات لتبرير استراتيجيتها في التعاون الطبقي مع الدولة. بهذا تلخص القيادة العمل النقابي في القطاع في مسايرة لمنطق الفئات ودفاعها عنها كمحام، ومبرر ذلك هو وزن تلك الفئات في تحصين صفة الأكثر تمثيلية في الانتخابات المهنية.

تجلى أشد أوجه هذا النزوع الفئوي قتامة في واقع أن المدارس العمومية تضم عاملين- ات تحت غطاء شركات المناولة (عمال وعاملات الحراسة والنظافة والإيواء والنقل المدرسي) وآخرين- ات مع جمعيات (مربيات التعليم الأولي وأوراش)، فضلا عن قطاع واسع من شغيلة مدارس التعليم الخصوصي. لم يتمكن الحراك من التوسع ليشمل هذه الفئات من الشغيلة، ولا قامت أي قيادة نقابية أو تنسيقيات بطرح مطالبهم- هن (سواء أثناء النضال أو التفاوض). إن هذه الفئات جزء من الشغيلة، ولكن أوضاعها المهنية الصعبة (الهشاشة والمرونة المفرطتين) لا تساعدها على التنظيم النقابي والنضال، لذلك كان لحظة الحراك فرصة لمد التنظيم النقابي ليشلمها، وهو ما لم يحدث. يرسخ عدم الاهتمام بأوضاع هذه الفئات من شغيلة التعليم التمايزَ بين فئات تشتغل مع الدولة (النظاميين- ات مع الوزارة، والمفروض عليهم- هن التعاقد مع الأكاديميات الجهوية)، وأخرى تشتغل مع القطاع الخاص (شغيلة التعليم الخصوصي والتربية غير النظامية والحراسة والإطعام والإيواء والنقل المدرسي). ويؤدي عدم الاهتمام بتنظيم شغيلة التعليم الخصوصي إلى اقتصار الإضرابات على التعليم العمومي، وبالتالي إظهار التعليم الخصوصي كقطاع ذو فعالية وأكثر قدرة على ضمان الاستمرارية البيداغوجية، ولكنها استمرارية قائمة على طحن عشرات آلاف المشتغلين دون التمتع حتى بأدنى الحقوق التي يقرها قانون الشغل. كما يتيح للدولة إمكان استعمال هذه الفئات ككاسري إضرابات، وهذا ما حدث عندما استعانت الدولة بمدرسي القطاع الخصوصي لحراسة اختبارات التوظيف مع الأكاديميات الجهوية، اختبارات أعلنت مكونات الحراك مقاطعتها.

76 سنة بعد النكبة، لنعمل لبناء حركة دولية من أجل فلسطين!

بقلم: المكتب التنفيذي للأممية
الرابعة، 15 مايو 2024

يمثل الهجوم على رفح وثبة جديدة في عملية الإبادة المنفذة من قبل إسرائيل. جرى منذ أكتوبر الأخير ترحيل 1,5 مليون فلسطيني، رجالا ونساء وأطفالا ومسنين، وقتل عشرات الآلاف، ويُميت الجوع والأمراض مزيدا كل يوم. وتضع بجلاء حكومة أقصى اليمين الحاكمة في إسرائيل هدفا لها استئصال السكان الفلسطينيين من غزة. إنه مشروع مندرج في المنظور الأشمل لإسرائيل الكبرى الذي يسعى إليه أقصى اليمين الإسرائيلي، الحامل إيديولوجيةً فاشية وعنصرية متطرفة قائمة على الصهيونية، والتي تنكر كل حق للشعب الفلسطيني في الأرض وفي السيادة، وتنكر حتى وجوده بما هو شعب.

يتنامى تضامن تاريخي بوجه هذا الرعب. فقد باتت الاعتصامات بالجامعات التعبير الأبرز على هذه الحركة التي حشدت بكثافة منذ البداية الشباب، لا سيما شباب الأحياء الشعبية العُرضة لميز عنصري، وحتى قسما من الجماعات اليهودية الرافضة مُماثلتَها مع سياسات أقصى اليمين الإسرائيلي العنصرية والإجرامية. انطلق التضامن من حركة إنسانية ضد الإبادة وأعمال التدمير وصور المذابح وأصبح حركة سياسية يمكن الآن مقارنة أهميتها بالحركات المناوئة لحرب فيتنام وحرب العراق. وتتجذر هذه الحركة في اتجاه جعلَها تُسقط القناع عن تواطؤ القوى الإمبريالية الكبرى مع الإبادة، وحتى دعمها النشيط لها، وتفضح آليات الاضطهاد الجارية في الرأسمالية. تمثل إسرائيل في الشرق الأوسط الذراع المسلح للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وآخرين في الشرق الأوسط، ويمثل نتانياهو رأس حربة السياسات السلطوية والعنصرية والحربية التي يتقدم بها بوجه خاص اليمين المتطرف في مختلف بلدان العالم.

ينهال قمع شرس على حركة التضامن، إذ هو في بعض البلدان قمعٌ بكل بساطة لأعمال التضامن، وفي أخرى اعتقالاتٌ وأشكالُ عنف بوليسي، واتهاماتٌ أو حظرُ تنظيم ندوات وحتى حفلات موسيقية! المقصود إخراس التضامن وإشاعة سياسة ماكارتية جديدة حيث توجه الطبقات السائدة والدول القاتلة إلى حركة التضامن، وهي الحركة الإنسانية بعمق والمناهضة للعنصرية، تهم امتداح الإرهاب ومعاداة السامية. تضع الأممية الرابعة كامل قواها ضمن جهود بناء حركة التضامن مع فلسطين، ومع مقاومة الشعب الفلسطيني، ضد الإبادة الجارية. وهذه التعبئة حركة للطبقات الشعبية في العالم برمته، ضد العنصرية، وضد الامبريالية، ومن أجل العدالة. نريد إرغام القوى الكبرى على الكف عن دعم إسرائيل سياسيا وماليا وعسكريا. لقد خلقت الحركة الجارية مصاعب جمة لبايدن وماكرون، رأسي حربة التواطؤ. وستُظهر غدا تواطء حكومات البلدان العربية مع إسرائيل، فقد بدأت تظهر بهذه البلدان تعبئات، رغم قمع المظاهرات والاجتماعات، حيث تخشى الأنظمة العربية، وثمة ما يجعلها تخشى، أن يعيد التضامن مع فلسطين إطلاق الثورات العربية. يجب على الحركة التي نسعى إلى بنائها أن تنمي ميزان قوى، بمظاهرات جماهيرية، وإضرابات بين الشبيبة، وعمل كثيف من المقاطعة وسحب الاستثمار والعقوبات ضد إسرائيل والمنشآت المتعاونة معها.

أدت النكبة، قبل 76 سنة، أي طرد الفلسطينيين من أرضهم، إلى خلق إسرائيل كدولة استعمار استيطاني. وشكلت بداية هجوم استعماري وعنصري وإمبريالي ما يزال مستمرا، ويتعزز اليوم بحفز من سلطات أقصى اليمين وسياسات الطبقات السائدة. تناضل الأممية الرابعة ضد الإمبريالية، أيا كان مصدرها، ومن أجل حقوق الفلسطينيين/ات وإنهاء الاحتلال ومن أجل حق اللاجئين/ات في العودة، وإنهاء الاستعمار الإسرائيلي ومن أجل دولة ديمقراطية وعلمانية حيث ينعم كل المواطنين/ات بنفس الحقوق.

فلتستمر التعبئة من أجل انتصار مقاومتنا المناهضة للامبريالية!

الولايات المتحدة: ما هي آفاق الحركة الطلابية المتضامنة مع فلسطين؟

بقلم؛ دان لا بوتز Dan La Botz

مثلت حركة الطلاب المتضامنة مع فلسطين مصدر إلهام حقيقي. فعلى مدى ثلاثة أسابيع، نظّم الطلاب في الجامعات الأمريكية مظاهرات سلمية دعماً لفلسطين، منظمين معتصمات ومحتلين المباني في أكبر حركة من نوعها منذ عقود. كانت الحركة وطنية في نطاقها: في 45 ولاية من أصل 50 ولاية أمريكية، وشملت 140 حرمًا جامعيًا وأسفرت عن اعتقال أكثر من 2000 شخص. كان الدافع وراء هذه الحركة اللاعنفية الواسعة والمتنوعة واللامركزية هو ارتعاب الشباب من حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل ضد الفلسطينيين في غزة. وجلي أنها حركة إنسانية تعبر عن التضامن مع الفلسطينيين وتدعو إلى إنهاء الحرب ووقف تزويد الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل بالأسلحة وتطالب الجامعات بوقف الاستثمار في صناعة الأسلحة الإسرائيلية.

إيثار الطلاب

لقد كذب العديد من إداريي الجامعات والسياسيين ووسائل الإعلام - بضغط من اللوبي الصهيوني - بشأن الطلاب وأنشطتهم، واصفين إياهم بالموالين لحركة حماس ومعاداة السامية، بل وحتى الإرهابيين، من أجل تبرير تدخلات الشرطة العنيفة التي أدت إلى إصابة الطلاب والأساتذة بجروح، وفي بعض الحالات إلى دخولهم المستشفيات. لم نشهد منذ مذبحتي الحرس الوطني في ولاية كينت (4 قتلى) ومقتل الشرطة في ولاية جاكسون (قتيلان)، وكلاهما في عام 1970، مثل هذا العنف ضد الطلاب المتظاهرين.

يا له من نكران للذات! لقد عرّض بعض الطلاب تعليمهم الجامعي وشهادتهم وتأشيرة دراستهم إذا كانوا مهاجرين، وخاطروا بصحتهم وسلامتهم في مواجهة الهجمات العنيفة من قبل الصهاينة والمنظمات اليمينية والشرطة. كانت المظاهرات الطلابية، التي قادتها أحيانًا منظمة طلاب من أجل العدالة في فلسطين (JSP) ومنظمة الصوت اليهودي من أجل السلام (JVP)، معارضةً بحماس للحرب الإسرائيلية، ولكنها لم تكن معادية للسامية.

كان كل معتصم طلابي مختلفًا عن الآخر. فبعضها كان يدار وينظم بطريقة من أعلى إلى أسفل من قبل مجموعات صغيرة من القادة الذين عينوا أنفسهم بأنفسهم، بينما كان البعض الآخر مفتوحًا وديمقراطيًا، حيث كانت لجان كبيرة أو معتصمات بأكملها تتخذ القرارات. استغرق بناء المخيمات وصيانتها، وشراء الخيام، وتوفير الطعام، وتنظيم مجموعات الدراسة ووضع قواعد المخيمات الكثير من الوقت، ولكنه خلق أيضًا شعورًا بالانتماء إلى جماعة.

كانت هذه هي المرة الأولى التي ينخرط فيها معظم الطلاب المشاركين في حركة اجتماعية وسياسية من هذا النوع. في بعض الجامعات، شارك الطلاب في أعمال يساروية اثارت تدخل الشرطة، على الرغم من أن الشرطة هاجمت أيضًا المجموعات الأكثر سلمية. وفي أماكن أخرى، بدأ الطلاب مفاوضات مع مديري الجامعات. وقدم بعض هؤلاء الإداريين وعودًا، رمزية أكثر منها ذات مغزى، لتهدئة الطلاب ووضع حد للمظاهرات.

كان الشباب الاشتراكيون الديمقراطيون في أمريكا (YDSA) وعدد قليل من الناشطين الاشتراكيين الآخرين نشطين إلى جانب JSP وJVP، لكن اليسار لم يلعب دورًا مهيمنًا. لم يكن لدى معظم الحركات الوقت الكافي لمناقشة القضايا السياسية المركزية بعمق. ولم تتخذ المجموعات موقفًا من طبيعة الصهيونية، وسياسة المقاومة الفلسطينية وحركة حماس، ومسألة علاقة الحركة بالسياسة الأمريكية والانتخابات القادمة. كما لم تضع الحركة أي خطط واضحة للصيف، وبالأحرى للمدى البعيد.

وقد دعت حركة الشبيبة الفلسطينية، التي تربطها صلات بحزب الاشتراكية والتحرير (منظمة ذات نزعة اصطفافية)، إلى عقد مؤتمر شعبي من أجل فلسطين في ديترويت في الفترة من 24 إلى 26 أيار/مايو 2024. ويبقى أن نرى ما إذا كان هذا المؤتمر سيكون مؤتمرًا ديمقراطيًا قادرًا على تمثيل التنوع الاجتماعي والثقافي والسياسي للحركة. سيكون لهذه الحركة الطلابية، كغيرها من الحركات الطلابية في الماضي، تأثير كبير على حياة المشاركين فيها وعلى المنظمات المعنية وعلى مستقبل اليسار الأمريكي.

Hebdo L'Anticapitaliste - 708
((16/05/2024

عين على نضالات طبقتنا

بقلم، العاصي

شغيلة الصحة دفاعا عن المكتسبات والحقوق

خاضت الشغيلة الصحية عبر تكتّل ثمانية إطارات نقابية منظَّمة ضمن "التنسيق النقابي الوطني لقطاع الصحة" يومي 7 و8 ماي 2024، إضرابا وطنيا في "كل المؤسسات الصحية مع استثناء أقسام المستعجلات والإنعاش"؛ موحِّدة مطالبها في "الحفاظ على كل حقوق ومكتسبات النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وصفة موظف عمومي لمهنيي الصحة مع تنفيذ كل الاتفاقات الموقعة بين وزارة الصحة والنقابات".

وفي بلاغ سابق صادر نهاية أبريل الماضي بعد انعقاد اجتماع تنسيقي بالبيضاء، كانت نقابات قطاع الصحة قد قررت جعل شهر ماي "شهراً لتصعيد وثيرة الاحتجاج"، وفق توصيفه، مُسطرة برنامجا نضاليا ممتدا عبر "وقفات احتجاجية إقليمية وجهوية لمدة ساعة يوم 9 ماي، بالإضافة إلى إنزال وطني يوم 23 ماي بكل الفئات بالرباط مصحوبا بإضراب وطني"؛ فيما يرتقب عقد ندوة صحافية حول مستجدات الملف يوم 14 من الشهر الجاري.

وأعلن التنسيق أنه "ستتم متابعة البرنامج الاحتجاجي بصيغ نضالية نوعية وغير مسبوقة"، مجددا "التأكيد على ضرورة الحفاظ على كل حقوق ومكتسبات مهني الصحة؛ وعلى رأسها صفة موظف عمومي، وتدبير المناصب المالية والأجور من الميزانية العامة للدولة، والحفاظ على الوضعيات الإدارية الحالية المقررة في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وكل الضمانات التي يكفلها"، مع "التشبث بمضامين الاتفاقات ومحاضر الاجتماعات الموقعة بين وزارة الصحة وكل النقابات في شقها المادي والمعنوي والقانوني". لمزيد من المعلومات حول نضالات ممرضي الصحة يرجى العودة إلى مقال «**القطاع الصحي: تململ نضالي في مواجهة سياسة بورجوازية زاحفة على الخدمات العمومية وعلى مكاسب الشغيلة**» على موقع جريدة المناضل-ة على الرابط:

https://www.almounadila.info/archives/12892

احتجاج شغيلة الكهرباء والماء (ليدك) من أجل استرجاع مكتسبات جمعية المشاريع الاجتماعية والتعاضدية في البيضاء

نظمت اللجنة الانتقالية التصحيحية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وقفة احتجاجية يوم الأربعاء 8 ماي 2024، على الساعة الخامسة أمام المقر الرئيسي لجمعية المشاريع الاجتماعية والتعاضدية بالبيضاء. رفع المحتجون شعار»تحقيق المطالب واسترجاع المكاسب رهين بإسقاط رموز الفساد». هذه الوقفة هي واحدة من وقفات المطالبة بمحاسبة ما سموه «برموز الفساد والمسؤولين عن ضياع وتبديد صناديق الأعمال الاجتماعية والتعاضدية إضافة إلى المطالبة برفع الحجر على قطاع الصحة واسترجاع كافة المكتسبات المسلوبة».

تزايدت وقفات شغيلة قطاع وكالات وشركات توزيع الماء والكهرباء وتطهير السائل، جاء مباشرة بعد توجيه مديرية وكالات التوزيع بوزارة الداخلية، رسالة في فاتح أبريل 2024، إلى مدراء شركات التدبير المفوض والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء يخبرهم فيها بإجراءات جديدة إدارية ومالية. يذكر أن حجم الفساد الذي تروج الأخبار حوله في الصحافة منذ سنوات يعد بالملايير أمام أنظار الدولة.

الضغط يدفع الدولة لطلب التفاوض مع النقابة الوطنية لأعوان الحراسة الخاصة

على إثر الوقفة الاحتجاجية والاعتصام الجزئي أمام وزارة الإدماج الاقتصادي يوم الخميس 2 ماي 2024، توصلت النقابة الوطنية لأعوان الحراسة الخاصة والنظافة والطبخ بدعوة رسمية للتفاوض يوم الأربعاء 8 ماي 2024. يُنتظر أن يسفر هذا التفاوض على نتائج مرضية لفائدة هذه الفئة من الطبقة العاملة. تناضل هذه الفئة منذ سنين بمختلف مدن المغرب ومداشره ضد تردي الأوضاع المهنية الهشة والبؤس الاجتماعي، ودفاعا عن مطالبها العادلة والمشروعة ورفضا لسياسة التجاهل والباب المسدود طيلة سنين من النضال. التفاوض يكون وجمرة الحماس مشتعلة بالاستعداد الميداني لمواصلة النضال من أجل المطالب، التي تحقيقها يستلزم النقاش القاعدي بين الشغيلة في جموعات عامة.

التقنيون يواصلون احتجاجهم ويعبرون عن رفضهم لمخرجات « الحوار الاجتماعي»

قررت الهيئة الوطنية للتقنيين بالمغرب خوض إضرابات وطنية طيلة شهر ماي الجاري (أيام 2 و9 و16 و23 و30)، مرفوقة بحمل الشارة الحمراء خلال أيام الإضراب بالنسبة للتقنيين الذين يشتغلون في المستعجلات. كما دعا التقنيون، إلى خوض إضرابات وطنية لمدة 24 ساعة كل يوم خميس خلال ماي الجاري. يطالب التقنيون بتحسين وضعهم الاجتماعي، بحيث عبرت الهيئة، عن عدم اقتناعاها بـ "الزيادة العامة في الدخل والمقاربة الشريحية التي ستتخذها الحكومة في تطبيق التخفيض الضريبي" معتبرة إياها "غير ناجعة وأثارها غير ملموسة لمعالجة الأوضاع المعيشية المزرية التي يعيشها عموم التقنيين جراء الغلاء والإشكالات الاجتماعية التي يتخبطون فيها في صمت". كما انتقدت الهيئة الوطنية للتقنيين بالمغرب تجميد الأجور وغلاء المعيشة وضرب حقوق التقنيين ومكتسباتهم والتضييق عليهم، مطالبة بفتح حوار جاد ومسؤول ومستعجل باعتبارها ممثلا للتقنيين بالمغرب، كما تطالب بالتعجيل بإرجاع المبالغ المقتطعة من أجور التقنيين والتقنيات الذين مارسوا حقهم الدستوري في الإضراب. وتتجلى مطالب التقنيين في حذف السلمين 8 و9 بالنسبة لفئة التقنيين وإدماجهم في السلم 10 تقني الدولة أسوة بفئات أخرى، وإحداث درجتي تقني رئيس من الدرجة الثانية والأولى المرتبتين خارج السلم، وتسوية الوضعية الإدارية والمادية لحاملي مختلف الدبلومات التقنية المنتمين للسلاليم الدنيا وللتقنيين حاملي الدبلومات والشهادات العليا وإدماجهم في السلالم المناسبة، مع الاستجابة لمختلف مطالب التقنيين التي سبق أن عبروا عنها في أكثر من مرة.

احتج الأطباء في الدار البيضاء برفقة الممرضين

التحق الأطباء في مدينة الدار البيضاء بالوقفة الاحتجاجية أمام المديرية الجهوية للصحة لجهة الدار البيضاء سطات، التي دعا إليها التنسيق النقابي بقطاع الصحة، المنضوي تحت لوائه ثمان نقابات. يذكر أن الأطباء ينظمون وقفات جهوية وإقليمية في عدد من مدن المملكة، من أجل الضغط على الحكومة لتنزيل الاتفاقات السابقة التي أبرمت مع الوزارة الوصية. غضب الأطباء مرده تسريبات لم يتم التأكد منها تفيد أن أصحاب البدلة البيضاء لن يستفيدوا من الزيادة في الأجور على غرار باقي القطاعات.

مهندسو وأطر سلامة الملاحة الجوية ينظمون وقفة احتجاجية

أعلن المكتب النقابي الوطني لمهندسي وأطر سلامة الملاحة الجوية عن تنظيم وقفة احتجاجية أمام المركز الجهوي لسلامة الملاحة الجوية بالدار البيضاء وذلك يوم الإثنين 20 ماي 2024، مع ضمان استمرارية العمل في جميع المديريات والمطارات من أجل الحفاظ على سلامة الملاحة الجو وحمل الشارة لمدة 24 ساعة ابتداء من الساعة الثامنة صباحا من يوم الإثنين 20 ماي 2024.

يحتج مهندسو وأطر السلامة الجوية على عدم تنفيذ الإدارة لأي مما تم الاتفاق عليه خلال لقاء 17 أبريل 2024، حيث لم يتم الإعلان عن تنظيم الاختبارات الخاصة بالتأهيل التقني والمجمدة منذ أزيد من 17 شهرا، كما لم يتم الإعلان بعد عن فتح باب الترشيح لمناصب المسؤولية الخاصة بمهندسي وأطر سلامة الملاحة الجوية، وهي المناصب الشاغرة منذ عدة سنوات، إضافة إلى تراجع مدير قطب الملاحة الجوية عن عقد الاجتماعات الدورية التي تعهد أمام المديرة العامة بالعمل على برمجتها وعقدها مع المكتب النقابي الوطني. وعلى العكس من ذلك، أقدم مدير قطب الملاحة الجوية على محاولة تنظيم تكوين أساسي وهمي للملحقين العسكريين من أجل تمكينهم من تأهيل ASSISTANT رغم عدم استيفائهم لشروط الولوج إلى المهنة والتي يحددها المرسوم 2.09.196 بتنظيم أكاديمية محمد السادس الدولية للطيران المدني.

بل أن الإدارة لم تفتح أي حوار حول ترتيبات النظام الأساسي الخاص بمهندسي وأطر سلامة الملاحة الجوية، علما أنه قد سبق مراسلة الإدارة العامة في هذا الشأن، وبدلا من ذلك يواصل مدير قطب الملاحة الجوية استفزازاته المتكررة عبر إلغاء وتقليص التكوين بالمصنع، ومحاولة خرق القوانين والمراسيم الوزارية المنظمة لشروط الولوج لمهنة إلكترونيك سلامة الملاحة الجوية، وخرق دفتر التحملات لإحدى الصفقات بإقحام عناصر لا تنتمي لفئة مهندسي وأطر سلامة الملاحة الجوية.

استمرار كساد الرأسمالية العالمية الطويل الأمد

مقابلة مع ميكائيل روبرتس MICHAEL ROBERTS

حاوره آشلي سميث ASHLEY SMITH

بينما تتشدق إدارة بايدن والمدافعون الليبراليون عنها بانتعاش الاقتصاد، لا تزال الرأسماليتين الأمريكية والعالمية متخبطة، على ما يبدو، في حالة ركود بلا نهاية. في هذه المقابلة التي أجراها آشلي سميث Ashley Smith من مجلة سبكتر Spectre، مع ميكائيل روبرتس حول حالة الاقتصاد الأمريكي والعالمي، وأسباب ما يسميه «الكساد الاقتصادي الطويل الأمد» وكيف يؤدي إلى تقاطب سياسي داخل البلدان وتنافس إمبريالي بين القوى المهيمنة والصاعدة في العالم.

ميكائيل روبرتس مؤلف كتاب The Long Depression : Marxism and the Global (Crisis of Capitalism (Haymarket 2016 «الكساد الاقتصادي الطويل الأمد: الماركسية والأزمة العالمية للرأسمالية» (هايماركت، 2016) The Long Depression : Marxism and the Global Crisis of Capitalism (Haymarket 2016)) ، بالاشتراك مع غوليليلمو كارشيديGuglielmo Carchedi، «الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين» (بلوتو، 2022) Capitalism in the 21st Century (Pluto, 2022) . كما أنه محرر مشارك في كتاب «العالم في حالة أزمة: تحليل عالمي لقانون المردودية عند ماركس» (هايماركت، 2018) A Global Analysis of Marx's Law of Profitability (Haymarket, 2018) et Marx 200: A Review of Marx's Economics (Lulu, 2020) وكتاب "ماركس 200: نظرة عامة حول نظريات ماركس في الاقتصاد» (لولو، 2020) A Review of Marx's Economics (Lulu, 2020). ينشر تعليقات وتحليلات منتظمة على مدونته «الانحسار الاقتصادي القادم» The Next Recession.

أثبتم عدم انتهاء مسار أزمة المردودية الطويل الأمد منذ الانحسار العظيم. إذن كيف تفسرون، في ظل هذه الظروف، انخفاض معدل التضخم، واستمرار تقلب سوق الشغل، و«الهبوط الناعم» الحالي وانتعاش الاقتصاد الأمريكي؟ وما طبيعة هذا الانتعاش، وما تناقضاته وحدوده؟

أكدت أن الاقتصادات الرأسمالية الكبرى كانت فيما أسميه حالة كساد طويل الأمد منذ 2008-2009 بالأقل. أعني أن معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي تباطأت على مدى القرن الحادي والعشرين، كما حال نمو الاستثمار والتجارة. وبعد كل انحسار أو انهيار (2001 و2008-2009 و2020)، لا يشهد ميل الإنتاج والاستثمار والتجارة إلى النمو عودة إلى مستوياته السابقة، بل يتراجع إلى مستوى أقل بكثير.

لم يحدث هذا الكساد الطويل الأمد إلا مرتين وحسب في تاريخ الرأسمالية الحديثة: في نهاية القرن التاسع عشر (بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، من عام 1873 إلى عام 1995)، وخلال الكساد العظيم في سنوات 1930 (من عام 1929 إلى عام 1946) واليوم (من عام 2008 إلى اليوم).

كثيرا ما يدور الحديث عن «الهبوط الناعم» للاقتصاد الأمريكي، وحتى عن عدم الهبوط إطلاقاً. وعلى عكس معظم التوقعات، شهد الاقتصاد الأمريكي نموا بنسبة 2.5% بالقيمة الحقيقية (بعد تضخم) في عام 2023، أي أسرع مما كان عليه في عام 2022. لكن كما يظهر الرسم البياني أعلاه، لا يزال معدل «انتعاش» اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الانهيار الناجم عن الجائحة في عام 2020 أبطأ من معدل الانتعاش بعد الانحسار العظيم في عامي 2008-2009، ومعدل الانتعاش في سنوات 2010 أبطأ مرة أخرى مما كان عليه في عقد سنوات 2000.

يتعلق الأمر بالناتج الداخلي الخام. إذا نظرنا إلى الدخل المحلي الخام، المفترض أن يكون متطابقاً نظريًا، كان نمو الدخل المحلي الخام أقل من نصف نمو الناتج الداخلي الخام، مما يشير إلى أن نمو الانتاج لم يؤد إلى نمو المداخيل. يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم تحول نمو الناتج الداخلي الخام إلى زيادة في المبيعات والمداخيل بنفس الوثيرة. وبالعكس، تراكمت مخزونات السلع المنتجة. وفي الواقع، تشهد الصناعة التحويلية الأمريكية أطول فترة ركود اقتصادي منذ أكثر من عشرين عامًا.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أقوى الاقتصادات الرأسمالية أداءً في عام 2023. وكانت الاقتصادات الأخرى المسماة بمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (أعلى 7 اقتصادات) في حالة انحسار اقتصادي (انكماش الناتج الداخلي الخام الحقيقي) - المملكة المتحدة وألمانيا؛ أو في حالة ركود - فرنسا وإيطاليا واليابان وكندا. بلغ متوسط نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في عام 2023 في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة نسبة 1.3% وحسب (مقارنة بنسبة 1.4% في عام 2022).

بالإضافة إلى ذلك، نحدد هنا معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي. في حالة بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها من البلدان، يرجع نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي أساساً إلى زيادة عدد العمال، وخاصة إلى ارتفاع حاد في عدد المهاجرين البالغين سن الشغل في هذه البلدان.

إذا نظرنا إلى نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد، يبدو «الانتعاش» أضعف بكثير. وفي الواقع، سجل الاقتصاد الأمريكي نمواً سنويًا يناهز نسبة 1.1% وحسب للفرد الواحد منذ بداية الجائحة في عام 2020، في حين أن اقتصادات مجموعة السبع الأخرى انكمشت أو شهدت ركودًا.

أجل، تشهد الولايات المتحدة الأمريكية واقتصادات مجموعة السبع الأخرى «تشغيلاً بدوام كامل» تقريبًا وفقًا للإحصاءات الرسمية، على الرغم من أن معدل البطالة الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية قيد الارتفاع حاليًا. لكن بحلول عام 2023، كانت كل الزيادة الصافية في عدد مناصب الشغل في الولايات المتحدة الأمريكية بدوام جزئي. ارتفعت مناصب الشغل بدوام جزئي بمقدار 870000 منصب عمل، في حين بالكاد شهدت أعلى مناصب الشغل أجراً بدوام كامل (الصافية) زيادة.

واستشرافًا للمستقبل، يتوقع البنك العالمي بلوغ نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في العالم

التتمة في الصفحة 07

تتمة الصفحة 06: استمرار كساد الرأسمالية العالمية الطويل الأمد

مقابلة مع ميكائيل روبرتس MICHAEL ROBERTS

حاوره آشلي سميث ASHLEY SMITH

نسبة 2.4% وحسب هذا العام (ويشمل ذلك الهند والصين وإندونيسيا وغيرها من الدول التي ستشهد نمواً بنسبة 5-6%). وسيكون هذا هو العام الثالث على التوالي الذي يشهد نمواً أضعف مما كان عليه في الاثني عشر شهرًا السابقة.

وفي الواقع، تشير تقديرات البنك العالمي إلى أن اقتصاد العالم في طريقه إلى أسوأ نصف عقد من النمو منذ 30 عامًا. وبالمثل، من المتوقع أن يبلغ نمو التجارة العالمية في عام 2024 نصف متوسط ماكان عليه في العقد الذي سبق الجائحة. انكمشت تجارة السلع بالعالم في عام 2023، معبرة عن أول انخفاض سنوي خارج فترات الانحسار العالمي في السنوات العشرين الماضية. من المتوقع أن يكون انتعاش التجارة العالمية في 2021-24 الأضعف بعد انحسار اقتصادي عالمي في السنوات الخمسين الماضية.

تشكل جميع هذه البيانات معدلات متوسطة. إذا أخذنا بعين الاعتبار انعدام المساواة في المداخيل والثروات بجميع الاقتصادات الكبرى، فإن وضع النصف الأدنى من الأسر أسوأ بكثير مقارنة بالنصف الأعلى منها. لم تشهد أغنى الأسر التي تمثل نسبة 1% من الأسر في العالم بأي وجه مثل هذه الزيادة في ثروتها ومداخيلها، بينما لم يشهد النصف الأدنى بأي وجه مثل هذا الانخفاض الدائم في مداخيلها الحقيقية وثروتها.

في سنوات الجائحة وأزمة تكلفة المعيشة منذ عام 2020، استحوذت الأسر الأغنى التي تمثل نسبة 1% من الأسر في العالم على 26000 مليار دولار (نسبة 63%) من إجمالي الثروات الجديدة، بينما ذهب 16000 مليار دولار (نسبة 37%) إلى بقية أسر العالم مجتمعة. حصل ملياردير واحد على ما يناهز 1.7 مليون دولار مقابل كل دولار من الثروة العالمية الجديدة التي كسبها شخص من نسبة السكان الأفقر التي تمثل 90% من سكان العالم.

يؤدي بنا هذا إلى سؤالكم حول التضخم. بات مؤكداً، بفضل جملة وثائق بحثية، أن سبب ذروة ارتفاع معدل التضخم الذي أعقب جائحة كوفيد23-2021- كان متمثلاً في عوامل مرتبطة بالعرض، يعني ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية في العالم، وانهيار سلاسل التوريد والتجارة ونقل السلع والمواد الخام، ونقص عدد العمال الذين لم يستعيدوا مناصب شغلهم بعد جائحة كوفيد19-، وضعف انتعاش إنتاجية اليد العاملة التي استرجعت وظائفها. لم يكمن السبب في عرض نقدي «مفرط» من البنوك المركزية، ولا «طلب مفرط» ناجم عن الانفاقات الحكومية، ولا «زيادات مفرطة في الأجور» مؤدية إلى «دوامة الأسعار - الأجور».

هذا ما أكدته البنوك المركزية والحكومات في جميع أنحاء العالم. لكن نعلم أن الأسعار ارتفعت بنسبة 20% في المتوسط (وفقًا للأرقام الرسمية) في جميع الاقتصادات الكبرى خلال هذه الحقبة، مما يفوق بكثير الزيادات في الأجور. وفي الواقع، كان ما يحدث أقرب إلى «دوامة أسعار وأرباح»، حيث شهدت أرباح مقاولات قطاعات الطاقة والتكنولوجيا والمالية والمواد الغذائية ارتفاعاً حاداً.

لا يرجع انخفاض معدلات التضخم في الاقتصادات الكبرى أثناء عام 2023 إلى قيام البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة. بل يعود أساسا إلى انخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية، والذي امتد تأثيره إلى قطاعات أخرى. مع ذلك، تسعى الحكومات والبنوك المركزية إلى كسب الفضل في انخفاض معدل التضخم. لكن انخفاض معدل التضخم لا يعني انخفاض الأسعار؛ بل يعني تباطؤ ارتفاع الأسعار (في ارتفاع بالفعل بنسبة 20% منذ عام 2021، كما قلت).

واليوم، تتعرض أسعار الطاقة والمواد الغذائية لخطر الارتفاع مرة أخرى بسبب تداعيات النزاع بين روسيا وأوكرانيا وما تقوم به إسرائيل من تدمير في غزة، والتي بدأت تؤثر على المناطق المنتجة للطاقة والمواد الغذائية. أتوقع عدم تحقق أهداف البنك المركزي المتمثلة في بلوغ معدل تضخم قدره 2% سنويا في مستقبل منظور.

ضخت إدارة بايدن أموال طائلة في الاقتصاد الأمريكي، خاصة من خلال نهج نسخة من سياسة صناعية رصدت مليارات لصناعة التكنولوجيا الفائقة. ما مدى نجاح بايدن وما المشاكل التي واجهت برنامجه؟

صحيح أن إدارة بايدن استثمرت 500 مليار دولار من المال العام (على مدى عشر سنوات) في محاولة لإنعاش الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الخاص. لكن أساس مبدأ هذه السياسة الصناعية المزعومة قائم في الواقع على إرشاء المقاولات للاستثمار من خلال إعفاءات ضريبية وإعانات وقروض ومنح.

تظل قرارات الاستثمار في أيدي مجالس إدارة المقاولات، وتعود الأرباح المحققة إليها وليس إلى الحكومة. ولا تمر برامج الاستثمار العام عبر مقاولات عامة أو مقاولات تابعة للدولة، بل من خلال إعانات مقدمة للقطاع الخاص. ويتمثل الهدف في «مزاحمة» الاستثمار الخاص، على حد تعبير إدارة بايدن.

في حالة قانون الرقائق الالكترونية، تذهب مبالغ ضخمة من الأموال العامة إلى مقاولات التكنولوجيا الغنية جدًا بالفعل قصد تشييد مصانع لصناعة محلية أكثر تكلفة بكثير. ولا يزال الدعم المقدم لمقاولات الوقود الأحفوري أعلى بكثير من الدعم المالي المخصص لقطاع الطاقات المتجددة. ويُوظف جزء كبير من هذه الأموال في صنع أسلحة وإثراء مقاولات التسليح.

في عام 2023، ازدهرت التكنولوجيا بفضل زيادة أشكال الدعم الحكومي المقدم لمقاولات التكنولوجيا. أقر قانون تخفيض معدل التضخم تقديم حوافز ضريبية لمقاولات تصنيع معدات الطاقة المتجددة والقائمين على شراء السيارات الكهربائية. ينص قانون الرقائق الالكترونية والعلوم على منح دعم بقيمة 39 مليار دولار لصناع أشباه الموصلات.

مع ذلك، هل أدى ذلك إلى تحفيز الاستثمار الأمريكي؟ صحيح أن تشييد المصانع حقق قفزة إلى أمام، لكن قطاعات أخرى لم تشهد نموًا ضعيفًا - فطلبات شراء المنتجات الرأسمالية، باستثناء الطائرات والمواد العسكرية، قيد الانخفاض منذ ما يناهز عامين.

بالإضافة إلى ذلك، خصص جزء كبير من الأموال لقطاعات تخلق قدرا قليلا من مناصب الشغل، بحيث يبقى معظم العمال الأمريكيين في مناصب شغل منخفضة الأجر، وغالبًا مؤقتة، مع انعدام آفاق مسار مهني ولا رعاية

التتمة في الصفحة 08

تتمة الصفحة 07: استمرار كساد الرأسمالية العالمية الطويل الأمد

مقابلة مع ميكائيل روبرتس MICHAEL ROBERTS

حاوره آشلي سميث ASHLEY SMITH

صحية ولا تقاعد.

لا تحظى تدابير بايدن بالتمويل إلا جزئيًا من خلال زيادة الضرائب على الأغنياء - لم يتم التراجع عن جزء كبير من التخفيضات الضريبية التي أقرها ترامب. بلغت الانفاقات على التسلح والدفاع مستويات قياسية، في حين أن الانفاقات على الخدمات العامة بخلاف الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية تنخفض بالقيمة الحقيقية.

والأسوأ من ذلك هو أن الإنفاقات على الفوائد المدفوعة إلى وول ستريت والمستثمرين الأجانب لشراء ديون الحكومة الأمريكية باتت أكبر من الانفاقات على الخدمات العامة الاختيارية. تعني خطة بايدنوميكس [السياسات الاقتصادية لإدارة جو بايدن] الآن «مزاحمة الاستثمار الخاص» على حساب «مزاحمة» الخدمات العامة، على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات على حد سواء.

يحتفي اقتصاديون ليبراليون من أمثال بول كروغمان باقتصاد بايدن ويدّعون أنه حسّن ظروف العمال. وبوجه تدني معدلات تأييد سياسات بايدن، يؤكدون تعارض أفكار العمال مع ظروفهم المادية. كيف تردون على هذه الادعاءات؟

يتحدث كروغمان عن «ردود الفعل حول الانكماش» vibécession، وهذا يعني أنه على الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي في حالة تحسن على ما يبدو، لا يدرك أمريكيون عديدون ذلك. بل يعتقدون أن الوضع يزداد سوءًا بالنسبة لهم. لا يعني ذلك تصوراً خاطئاً كما يعتقد كروغمان. إن إثبات أن الاقتصاد الأمريكي على ما يرام إذا نظرنا إلى الناتج الداخلي الخام الحقيقي (لكن كما قلت سابقًا، حتى هذا ليس جيدًا)؛ مختلف تماما عن تأكيد اعتبار معظم الأمريكيين بأن مستوى معيشتهم في تحسن.

لنأخذ التضخم على سبيل المثال. انخفض معدل التضخم الرسمي بسرعة إلى حد ما، لكن هذا المقياس لا يأخذ في الحسبان نفقات معظم الأمريكيين المهمة- خاصة أسعار الفائدة على الرهن العقاري والائتمان، التي ارتفعت وظلت عالية. صحيح أن أسعار المواد الغذائية والطاقة انخفضت إلى حد ما، وأيضاً أسعار السلع الكهربائية، لكن تكلفة الخدمات العامة والنقل والضرائب والخدمات الأخرى لم تنخفض إطلاقاً. تشير وثيقة بحثية حديثة أعدها لاري سامرز، الخبير الكينزي، إلى معدلات التضخم ستتضاعف وتفسر حوالي نسبة 70% من انحدار ثقة الأمريكيين تجاه الاقتصاد، إذا تم إدراج هذه التكاليف في بيانات التضخم الرسمية.

قد تكون الأسواق المالية، التي تقودها قطاعات التكنولوجيا والإعلام، مزدهرة نظرًا لسياسة بايدنوميكس [السياسات الاقتصادية لإدارة جو بايدن] واحتمال انخفاض أسعار الفائدة، لكن مستوى معيشة معظم الأسر الأمريكية لا يشهد تحسناً.

كان الانتعاش بعد الانحسار الناجم عن الجائحة متفاوتًا في جميع أنحاء العالم. بينما تعافت الولايات المتحدة الأمريكية، تكافح غيرها من مراكز تراكم رأسمال رئيسية في بلدان مجموعة السبع لإنعاش النمو، ولم تحقق سوى معدلات نمو منخفضة في أفضل الأحوال. تستمر الصين في التطور، لكنها شهدت أيضًا معدلات نمو متدنية. كيف يمكن تفسير الطابع المتفاوت للانتعاش العالمي؟

أجل، كما أوضحت بإيجاز أعلاه، لم تتعاف معظم الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة الكبرى إلا قليلاً من انعكاسات الانهيار الناجم عن الجائحة. ليس الوضع أفضل حتى في «اقتصادات النمو» في بلدان مجموعة العشرين G20 الأخرى، مثل كوريا والصين والبرازيل وجنوب أفريقيا، حيث تباطأ النمو أيضًا.

والوضع أسوأ من ذلك بالنسبة لبلدان الجنوب المسماة فقيرة. لم تكن عائدات صادرات منتجاتها الأساسية كافية لتغيير الوضع، ولا يزال معدل التضخم مرتفعا، وتعاني هذه البلدان خاصة من عبء «فرط الاستدانة»، أي أنها عاجزة بشكل متزايد بوجه تنامي تكاليف ديونها الخارجية، نظرا لارتفاع أسعار الفائدة وقوة الدولار الأمريكي.

للتحكم بالتضخم خلال فترة الانتعاش، رفعت البنوك المركزية أسعار الفائدة. ما التأثير الذي سينعكس على ما يسمى بالمقاولات «الزومبي» في بلدان الشمال؟ ما التأثير على البلدان المثقلة بالديون؟ كيف كان رد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على أزمة الديون الجديدة؟

امتدت أزمة الديون إلى عدد من بلدان الجنوب، من مصر إلى باكستان، ومن الأرجنتين إلى كولومبيا، ومن سريلانكا إلى ميانمار. وبشكل عام، طلب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي «تخفيف عبء الديون»، أي تخفيض سعر الفائدة على الديون أو تمديد مدة الاستدانة. كما سعيا إلى التفاوض حول «إعادة هيكلة» الديون مع المستثمرين الأجانب وصناديق التحوط والحكومات. لكن لم يدعوا في أي لحظة إلى إلغاء هذه الديون المرهقة أو تحرير البلدان الفقيرة من فخاخ الديون.

لكن أزمة ديون تختمر أيضاً في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة. تتحدث وسائل الإعلام عن العجز الكبير في الميزانيات وارتفاع الدين العام في اقتصادات مجموعة الدول السبع، لكنها بالكاد تذكر مشكلة أهم: ارتفاع ديون القطاع الخاص (بالنسبة للأسر والمقاولات). ينبغي عدم تجاهل أن جزءاً كبيراً من ديون القطاع العام الحالية يرجع إلى خطة إنقاذ البنوك أثناء الانهيار المالي العالمي ومنح مساعدات كبيرة لضحايا الجائحة. ولا يزال القطاع العام (أي معظم السكان) يدفع ثمن فوضى القطاع الخاص.

تخبرنا وسائل الإعلام عن تحقيق المقاولات الأمريكية أرباحًا ضخمة وبلائها بلاءً حسنًا. لكن هذا صحيح وحسب بالنسبة لحفنة مقاولات رائدة في قطاعات الطاقة والتكنولوجيا وعالم المال. تحقق الغالبية العظمى من المقولات في أمريكا الشمالية وأوربا مردودية متدنية نسبيًا على استثماراتها. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل ما يناهز نسبة 20% من المقاولات مقاولات «زومبي»، بمعنى أنها لا تحقق أرباحًا كافية لتغطية تكاليف خدمة ديونها وبالتالي تضطر إلى الاقتراض أكثر للقيام بذلك. كما أن هناك فئة أخرى من مقاولات تسمى «ملائكة متساقطة»، أي مقاولات كانت في حالة جيدة لكنها الآن على وشك أن تصبح مقاولات «زومبي».

تتزايد حالات الإفلاس في الاقتصادات الكبرى، لكن لم تصل بعد إلى مستوى الانحسار العظيم. يرجع ذلك إلى انقاذ البنوك والقروض الحكومية هذه المقاولات في محاولة لمساعدتها على البقاء. بالإضافة إلى ذلك، عقدت هذه المقاولات اتفاقات للحصول على ديون بأسعار فائدة متدنية نسبيًا قبل رفع البنوك المركزية أسعار الفائدة.

لكن هذا يعني عدم «تطهير» الاقتصاد الرأسمالي من القطاعات الضعيفة وغير المنتجة. ما يمنع الاقتصاد برمته من تحفيز الإنتاجية وزيادة المردودية في غيرها من القطاعات.

يتبع

المصدر:

https://spectrejournal.com/the-persistence-of-global-capitalisms-long-/depression

ترجمة جريدة المناضل-ة

أزمة عالمية ونزاعات وحروب: أي أممية للقرن الحادي والعشرين؟
إحاطة إجمالية في زمن «أزمة متعددة الأبعاد»

الأحد 14 نيسان/أبريل 2024، بقلم بيار روسيهROUSSET Pierre،

أجرى الحوار موقع فينتو سورViento Sur

بيانتو سور–يبدو جلياً أننا في سياق أزمة عالمية متعددة الأبعاد، من خصائصها فوضى جيوسياسية نسبية، حيث نشهد تزايد عدد الحروب وتفاقم النزاعات بين الإمبرياليات، كيف بوسعكم تعريف هذا الطور؟

بيار روسيه–أشرتم إلى ال .«أزمة العالمية متعددة الأبعاد» (أود قول أزمة على صعيد العالم). أعتقد أن من الأهمية بمكان التركيز على هذا الأمر قبل تناول المسائل الجيوسياسية. تحدد هذه الأزمة كل شيء من خلال جوانب عديدة، ويتعذر الاكتفاء بممارسة السياسة كما كان من قبل. وصلنا «نقطة التحول» التي كنا نخشاها منذ مدة طويلة، وأسرع بكثير من المتوقع.

يدق جوناثان واتس، محرر شؤون البيئة العالمية في صحيفة الغارديان، ناقوس الخطر عبر مقال كتبه يوم 9 أبريل/نيسان بعنوان: «للشهر العاشر تواليا.. يدق تسجيل درجات حرارية قياسية ناقوس الخطر ويحير علماء المناخ». وفي الواقع، «إذا لم يستقر الوضع الشاذ بحلول شهر آب/أغسطس، «سيحل العالم في منطقة مجهولة»، على حد قول أحد خبراء المناخ. [...].مما قد يعني أن ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي تؤدي أساساً إلى تغيير طريقة اشتغال نظام المناخ، قبل ذلك بكثير مما توقعه العلماء».

يعتبر الخبير المذكور أن الاستقرار بحلول شهر آب/أغسطس لا يزال ممكناً، لكن أزمة المناخ بالفعل جزء من حاضرنا، مهما كان الأمر. نحن في خضمها، وتتضح بالفعل عواقبها بشكل مأساوي (فوضى المناخ).

تؤثر الأزمة ذات الطابع الشامل التي علينا مواجهتها في جميع مجالات البيئة (ليس المناخ وحسب) وعواقبها على الصحة (بما في ذلك الجوائح). تهم النظام العالمي السائد (أوجه الاختلال مستعصية الحل في العولمة النيوليبرالية) ووضع القوى الجيوسياسي، وتنامي النزاعات وعسكرة العالم، ونسيج مجتمعاتنا الاجتماعي الوثيق (الذي أدت الهشاشة المعممة التي يغديها كل ما سبق إلى اضعافه) ...

ما قاسم كل هذه الأزمات المشترك؟ أسبابها «البشرية»، كليًا أو جزئيًا. من الواضح أن مسألة تأثير الإنسان على الطبيعة غير جديدة. يعود تاريخ تنامي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى الثورة الصناعية. لكن هذه «الأزمة العامة» وثيقة الارتباط بتطور الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية ثم بالعولمة الرأسمالية. وتتسم بتضافر جملة أزمات محددة تؤدي بنا إلى وضع غير مسبوق، على حدود «مناطق مجهولة» عديدةوحالة تحول ذي طابع شامل.

وبإيجاز، أحبذ تعبير «أزمة متعددة الأوجه». قد يكون مربكًا إلى حد ما وغريبًا على اللغة المعتادة، لكن بصيغة المفرد، يؤكد على الحديث حول أزمة واحدة متعددة الأوجه، ناجمة عن توليف أزمات محددة متعددة. لا نتعامل والحالة هذه معمجرد عملية جمع أزمات، بل مع تفاعلها الذي يضاعف حدة ديناميتها، مما يذكي وتيرة دوامة مميتة للجنس البشري (ولجزء كبير من الكائنات الحية).

إن ما يثير الاشمئزاز خاصة، والانذهال صراحة أن السلطات القائمة اليوم تلغي التدابير الضئيلة المتخذة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري ولو بشكل طفيف. وهذا ينطبق خاصة على حكومتي فرنسا وبريطانيا. وهذا أيضاً حال البنوك الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، أو مقاولات النفط. في اللحظة الذي كان من اللازم تعزيزها، وإلى حد كبير، على ما يبدو. يفرض ذوو الثراء الفاحش قانونهم. ولا يعتبرون أننا جميعًا متساوون. إن مناطق برمتها في العالم على وشك أن تصبح غير صالحة للعيش، حيث يترافق ارتفاع درجات الحرارة مع مستويات عالية جدًا من الرطوبة في الهواء. سيذهبون للعيش حيث لا تزال حالة الطقس جيدة، غير مكترثين بما سبق ذكره.

نشهد اليوم عصر الجوائح. أدى تدمير البيئات الطبيعية إلى خلق ظروف حياة مشتركة مواتية لانتقال ما أصبح كوفيد رمزها من أمراض بين الأنواع الحية. أضحى ذوبان الجليد الدائم في سيبيريا قائما، وقد يؤدي الى انتشار بكتيريا أو فيروسات قديمة لا مناعة أو علاج ضدها. وهنا أيضًا قد نلج منطقة مجهولة: تفضي أزمة المناخ إلى أزمة صحية متعددة الأبعاد.

كانت الكارثة متوقعة. نعلم الآن أن مقاولات النفط الكبرى مولت إجراء دراسة في منتصف سنوات 1950 رسمت معالم الاحتباس الحراري القادم بدقة ملحوظة (على الرغم من انكار تلك المقاولات حدوث ذلك لعقود)

لم نستكمل التعرف على جميع أوجه «الأزمة متعددة الأوجه»، لكن قد حان وقت استخلاص بعض الاستنتاجات الأولية.

إن أبرز التأثيرات الجيوسياسية لظاهرة الاحتباس الحراري قائمةفي القطبين، وخاصة في القطب الشمالي. ثمة طريق ملاحة بين المحيطات منفتح في الشمال، إلى جانب إمكانية استغلال ثروات باطن الأرض. تأخذ المنافسة بين الإمبرياليات في هذا الجزء من العالم بعدًا جديدًا. وبما أن الصين ليست دولة مطلة على القطب الجنوبي، تحتاج إلى روسيا للتواجد هناك. مما يؤدي بموسكو إلى دفع ثمن تضامن الصين معها على الجبهة الغربية (أوكرانيا) من خلال تأمين حرية استخدام ميناء فلاديفوستوك.

فيما يتعلق بالوضع الجيوسياسي العالمي، أود تسليط الضوء أدناه على أهمية مسألتين غير مذكورتين.

أولا آسيا الوسطى. إذ تحتل موقعاً محورياً في قلب القارة الأوراسية. تمثل بالنسبة لفلاديمير بوتين، جزءاً من منطقة النفوذ الروسي المميزة، لكنها بالنسبة لبكين، أحد الممرات الرئيسية على الجانب البري من «طرق الحرير» الجديدة الصينية إلى أوربا. يبرزرهان معقد حاليًا في هذا الجزء من العالم، لكن دراساتنا التحليلية لا تشمل إلا معلومات ضئيلة عنه.

علاوة على ذلك، يستحضر الاحتباس الاحترار العالمي الأهمية القصوى للمحيطات، التي تغطي نسبة 70% من سطح الأرض، وتؤدي دورا حاسما في تنظيم المناخ، وتضم النظم الإيكولوجية الحيوية، لكن ذلك كله مهدد بارتفاع درجات حرارة البحار. كما نعلم، يمثل الاستغلال المفرط لموارد المحيطات رهاناً كبيرا، إضافة إلى توسيع الحدود البحرية التي لا تقل مشاكلها عن مشاكل

التتمة في الصفحة 10

تتمة الصفحة 09: أزمة عالمية ونزاعات وحروب: أي أممية للقرن الحادي والعشرين؟ إحاطة إجمالية في زمن «أزمة متعددة الأبعاد»

الأحد 14 نيسان/أبريل 2024، بقلم بيار روسيهROUSSET Pierre،

أجرى الحوار موقع فينتو سورViento Sur

الحدود البرية. لا يمكن لتفكير جيوسياسي ذي طابع شامل تجاهل المحيطات والقطبين.

يكمن طبعاً جانب رئيسي آخر من «الأزمة متعددة الأبعاد» التي نواجهها في العولمة والأمولة-finan ciarisation الرأسماليين. أديا إلى تشكيل سوق عالمية موحدة أكثر من أي وقت مضى، كفيلة لحرية حركة السلع والاستثمارات والرساميل القائمة على المضاربة (وليس الأشخاص). أفضت عوامل عديدة إلى تعطيل اشتغال هذه «العولمة السعيدة» (بالنسبة لكبار الملاك): ركود تجاري، وحجم الديون والتمويل القائم على المضاربة، وجائحة كوفيد التي كشفت عن مخاطر التقسيم العالمي لسلاسل الإنتاج، ودرجة اعتماد الغرب على الصين، مما ساهم بسرعة في تغير العلاقات بين واشنطن وبكين (من التوافق الودي إلى المواجهة).

أرادت المقاولات الغربية الكبرى تحويل الصين إلى ورشة عمل للعالم، لضمان إنتاج منخفض التكلفة وتحطيم الحركة العمالية في بلدانها. كانت أوربا في طليعة الدول الساعية إلى تعميم قواعد منظمة التجارة العالمية التي انضمت إليها بكين. كانت كلها مقتنعة بأن إمبراطورية الصين سابقاً قد تكون تابعة لها بشكل نهائي، وكان ممكناً أن تكون كذلك. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلأن الجناح القيادي في البيروقراطية الصينية، نجح في إرساء التحول نحو الرأسمالية، بعد سحق المقاومة الشعبية بالدم (عام 1986)،، مما أدى إلى ولادة شكل أصيل من أشكال رأسمالية الدولة.

تتمتع رأسمالية الدولة بتاريخ طويل في شرق آسيا، تحت إشراف الكومينتانغ (الحزب القومي الصيني) في الصين أو تايوان، وكوريا الجنوبية... من الواضح أن التشكيلة الاجتماعية الصينية فريدة من نوعها، بسبب تاريخها، لكن تجمع بشكل كلاسيكي تمامًا بين تنمية رأسمال خاص واستيلاء الرأسماليين على مؤسسات الدولة. لا نتعامل هنا مع قطاعين اقتصاديين منفصلين (اقتصاد مزدوج أساساً)، بل هما في الواقع مرتبطان بشكل وثيق من خلال تعاونيات عديدة، وعبر زمر عائلية قائمة في جميع القطاعات.

أولاً، تحت اشراف دنغ شياو بينغ، بدأت الصين المتحولة إلى الرأسمالية بحذر في اقلاعها الإمبريالي واستطاعت الاستفادة من البعد الجغرافي عن

الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت عاجزة منذ فترة طولية عن إعادة التركيز على آسيا منذ فترة طويلة (لم يتحقق ذلك إلا بقيادة جوبايدن في أعقاب الاندحار الأمريكي في أفغانستان).

وختاما، نشير إلى ما يلي:

- تظل المواجهة بين الإمبريالية القائمة (الولايات المتحدة الأمريكية) والإمبريالية الصاعدة (الصين) سائدة على الوضع الجيوسياسي العالمي. لا يشكلان بالطبع الفاعلين الوحيدين في الرهان العالمي الكبير بين قوى كبيرة وصغيرة، لكن ما من قوة أخرى تضاهي نفس «القوتين العظمتين» وزناً.

-يتسم هذا النزاع بدرجة عالية جدًا من الترابط الموضوعي. من المؤكد أن أزمة العولمة النيوليبراليةجلية،لكن إرثها قائم لحد الآن. لم يعد ثمة «عولمة سعيدة»، لكن لا توجد ثمة أيضاً «إزالة عولمة (رأسمالية) سعيدة». تعد النزاعات الجيوسياسية من أعراض هذه الأزمة الهيكلية وتؤدي إلى مفاقمة حدة تناقضاتها. دخلنا أيضًا منطقة مجهولة وغير مسبوقة، إلى حد ما.

- على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تظل «القوة العظمى» الرئيسية، شهدت هيمنتها تراجعًا نسبيًا. لا تستطيع الاستمرار في ضبط العالم دون مساعدة حلفاء موثوقين وفعالين، مفقودين ميدانياً. أدت الأزمة السياسية والمؤسسية التي أثارها دونالد ترامب وعواقبها الدبلوماسية الدائمة (فقدان الثقة بين حلفائها) إلى إضعافها. يمكن تأكيد عدم وجود إمبريالية «كلاسيكية» الآن، نظرًا لحجم تراجع التصنيع في البلد. يقوم جو بايدن الآن بتعبئة موارد مالية وقانونية كبيرة في محاولة تغيير الأمور في هذا المجال، لكن المهمة صعبة. لا بد من الإشارة لعجز دولة مثل فرنسا، على إنتاج معقم اليدين والكمامات طبية والأقنعة التنفسية FFP2 والأردية التمريض (FFP2)، حتى بوجه حالة طوارئ حيوية (كوفيد). مع ذلك لا يتعلق ذلك بتكنولوجيا متطورة!

- كان وضع الصين أفضل بكثير في هذا المجال. كانت ورثت من الحقبة الماوية أساسا صناعيا محليا، وسكانًا متمتعين بارتفاع معدل إلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للعالم الثالث، وطبقة عاملة ذات تكوين. بعد أن أصبحت ورشة عمل في العالم، أمنت موجة تصنيع جديدة (تابعة جزئيًا، لكن ثمة مجالات غيرها). استثمرت موارد ضخمة في إنتاج التكنولوجيات الدقيقة. تمكنت الدولة-الحزب من تنظيم تطور البلد وطنيا وعالمياً (كان هناك طيار في الطائرة). مع ذلك، أصبح نظام الصين اليوم أكثر غموضًا وسرية من أي وقت مضى. نحن على علم كيف تؤثر الأزمة السياسية والمؤسسية على الإمبريالية الأمريكية. من الصعب للغاية معرفة ما يحدث في الصين. لكن، المركزة المفرطة للسلطة في ظل حكم شي جين بينغ، الذي أصبح رئيسًا مدى الحياة، عامل من عوامل الأزمة الهيكلية على ما يبدو الآن.

- أدى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية نسبيا وصعود الصين القوي غير المكتمل إلى فتح مجال قد تقوم فيه قوى ثانوية بدور دال، بالأقل في منطقتها (روسيا وتركيا والبرازيل والمملكة العربية السعودية...). على هذا النحو، لم تتوقف روسيا عن فرض الأمر الواقع على الصين في الحدود الشرقية لأوربا على ما يبدو. كانت موسكو وبكين، إلى حد كبير سيدتا الرهان في القارة، من خلال العمل معاً. مع ذلك، لم يكن هناك تنسيق بين غزو أوكرانيا والهجوم الفعلي على تايوان.

تتمة ص 21: المسألة النقابية بالمغرب من الثلاثينات حتى تأسيس الاتحاد المغربي للشغل

بقلم؛ أحمد بناني

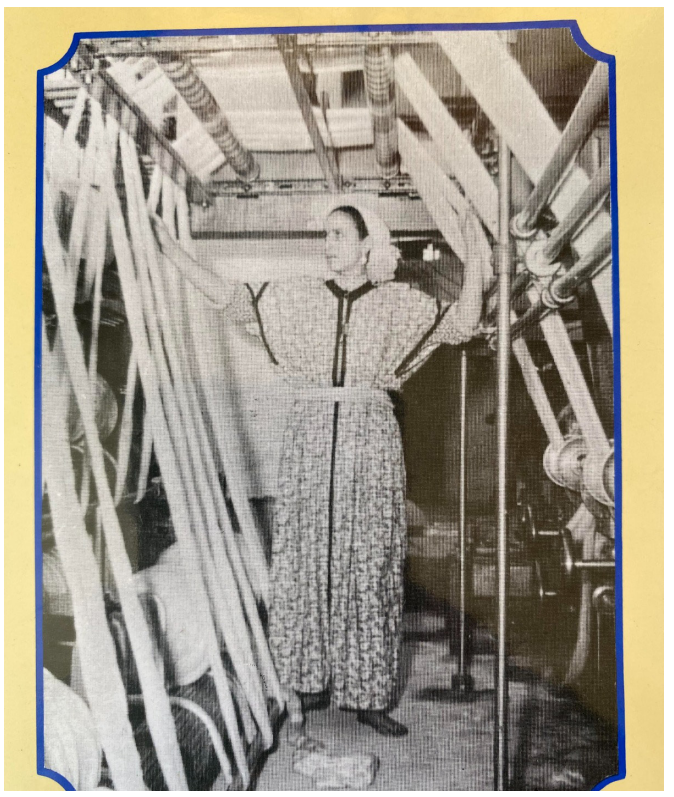

ذاك الذي يسمح بحفز تطور تنمية المدن القديمة اقتصاديا مع منع السكان الأصليين من الاهتمام على نحو وثيق للغاية بالمطالب المهنية التي غالبًا ما تختلط لدينا بالقضايا السياسية. يبدو أن بوسع التنظيم الحرفي تقديم أسس منظمة جديدة قادرة على إثارة تطور الإنتاج المغربي... مع إعطاء السكان الأصليين الأطر الكافية لحمايتهم من أي دعاوة متطرفة. علاوة على ذلك، لا يشكل التنظيم الحرفي من الناحية الاقتصادية مبدأ متجاوزاً من مبادئ الانتاج؛ إذ أقامت عليه بعض بلدان أوروبا تنظيما وطنيا كاملا.»

إننا هنا إزاء إحالة على الفاشية وإشادة بها، يعبر عن نفسه على أرض الواقع من خلال تعاطف واسع من جانب أوروبيي المغرب مع فعالية أساليب إيطاليا وألمانيا لحل المسألة الاجتماعية.

منذ هذه اللحظة، هناك تناغم بين آراء سلطة الحماية وآراء أرباب العمل، إذ أن الجميع معجب بالنظرية الجديدة لنظام «الهيئة الحرفية». إن مبادرات الكلاوي بمراكش والسيد ماس بالدار البيضاء شاهدة على توافق التوجهات. وجدت محاربة العمل النقابي الحل البديل ومبادئها.

ستؤدي هذه الإستراتيجية إلى انتصار أرباب العمل وسلطة الحماية على الحركة العمالية، وسيتمكن روبر مونتاني بعد ذلك من كتابة ما يلي: «أثناء فترة 1936-1937، كان نشاط النقابات المتروبولية، الذي امتدت عدواه إلى المغرب، قد تجاوز بسرعة الإطار الأوروبي وحفز في بعض المقاولات انخراط العمال المسلمين واليهود. لكن السلطات الشريفية وسلطات الحماية قامت، بحجة تعارض مؤسسات المخزن التقليدية مع توجهات المنظمات العمالية الغربية، بمنع انضمام رعايا السلطان إلى النقابة عبر ظهيري 1936 و 1938. بعد ذلك، كان تعليق العمل النقابي في فرنسا عام 1940 قد جرد مشكلة تمثيل العمال المغاربة من طابع الاستعجال الإداري، دون التقليل من أهميتها الاجتماعية». [9]

ومع ذلك، ستكون هناك بعض التنازلات قبل الحرب ومقاومة أرباب العمل، وبالتالي ستحقق تشريعات العمل بعض التقدم من عام 1937 إلى عام 1939؛ إذ استمد اتحاد نقابات المغرب والمندوبون الاشتراكيون في الهيئة الثالثة للمجلس الحكومي حجة من تشريع فرنسا لعام 1936 لتجديد مطالبهم.

لا يمكن للمقيم العام تجاهل أنه مبعوث الجبهة الشعبية، وكان أرباب العمل، رغم طرق الالتفاف، ملزمين بقبول إجراءين تشريعيين جديدين:

الظهير [10] الخاص بالعطل مدفوعة الأجر والظهير الخاص بالاتفاقيات الجماعية. صدر ظهير اعتماد العطل مدفوعة الأجر في 5 أيار/مايو عام 1937، والظهير الخاص بالاتفاقات الجماعية في 13 تموز/يوليو عام 1938.

طبعاً، ستحدث إضرابات ونضالات ضارية لتحسين ظروف الأجور والعمل (زيادة كبيرة في حوادث الشغل) لكن أدى تعدي أرباب العمل، مقترناً بقمع شرس، إلى إضعاف الحركة النقابية الناشئة. لم يعد بوسع العمال اللجوء إلى الإضراب إلا نادراً: يؤدي التهديد بالقمع ضد «السكان الأصليين» إلى كبح الحركة وينضاف إلى التهديد بحل النقابات الأوروبية. تفككت الحركة النقابية بينما كانت حققت بعض الانتصارات ورسخت قوة رمزية رغم حداثتها.

على سبيل المثال، كان اتحاد النقابات الكونفدرالية يضم 60 نقابة عمالية تنظم 12000 عضوا نقابيا لفي عشر اتحادات محلية. لكن كل هذا سيتوقف عندما سينتصر نظام فيليب بيتان.

ولن تستأنف حركات الإضرابات نشاطها وتجبر سلطة الحماية على السماح بتنظيم العمل النقابي بالمغرب إلا في أواخر سنوات 1940. بعد ذلك بوقت طويل يمكن أن يقول زعيم العمل النقابي بالمغرب، المحجوب بن الصديق، بالإشارة إلى هذه الفترة: «مهما كان البلد المعني، تطابق الحركة النقابية دوماً ضرورة تاريخية». [11]

انطلاقاً بالضبط من تصور متمايز تماماً لما تعنيه «الضرورة التاريخية» ستشهد المسألة النقابية تطوراً. وكان المحجوب بن الصديق أثناء نفس المؤتمر أكد ما يلي:

«قبل الحماية لم تكن هذه الظروف قائمة في المغرب. حتى لو استطاعت بعض العقول تصور العمل النقابي، فإن الواقع الاجتماعي لم يكن يسمح بوجوده. كان التطور الاقتصادي هو الذي خلق ظروف نشأته. تاريخيا، كان المستعمرون الرأسماليون عاملا من عوامل التقدم في المغرب. قد يكون المطر مزعجاً: لكنه مفيد. لا يتمثل هدف الاستعمار في نشر حضارة أو دين؛ بل الهدف مادي: إيجاد منافذ لإنتاج المواد الأولية والحصول على اليد العاملة الرخيصة؛ وماذا ستكون عواقب ذلك؟

1. بلترة الجماهير القروية، المصادرة أراضيها من قبل كبار المستغلين، والحرفيين المفلسين بفعل المنافسة الأجنبية.

2. تركز اليد العاملة في المدن، والتي تعاني من تدني الأجور، وسوء التغذية، وتعيش في أحياء فقيرة. كان الفلاحون والحرفيون المبلترون مصدر هذه اليد العاملة.

3. هكذا تكونت طبقة عاملة ووعيت جماعيا ظروفها.

4. وعلى هذا النحو تم استيفاء شروط نشأة الحركة النقابية.»

توضح هذه المعالم الأساسية لميلاد البروليتاريا أمورا عديدة بما في ذلك خط تطور الحركة النقابية، الذي لم يكف أبدًا عن ميل إلى الاندماج مع خط تطور الحركة الوطنية. وهذا لسبب واضح: كان لا بد من الظفر بالحركة النقابية بالمغرب، لأن البلد تحت السيطرة، وكان صراع الطبقات عمليًا مختلطاً مع «النضال الوطني»، والمطالبة بزيادة الأجور مع المطالبة بالحرية.

عندما كانت نقابة الكونفدرالية العامة للشغل في عام 1943 قادرة، بوسائل قليلة وخاصة بحماس كبير، على تشكيل فرع محلي، وهو الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية بالمغرب U.G.S.C.M. شهدت عمليات الانخراط المغربية استئنافاً بشكل أفضل حيث حظيت بتشجيع لدى السلطات العليا: كان المقيم العام إيريك لابون يرى أن الحركة النقابية، على مستوى العمال، مثل الإنتاجية على مستوى المالكين، قد تصرف المغاربة بالأقل عن الحركات التقليدية والانفصالية، إن لم يكن عن الحركة الوطنية. وكان أثناء زيارة المصانع، يحرض السكان الأصليين العمال بإيقاع مشجع: «إلى الكونفدرالية العامة للشغل، إلى الكونفدرالية العامة للشغل.!!»

يتبع

المسألة النقابية بالمغرب من الثلاثينات حتى تأسيس الاتحاد المغربي للشغل

سعيا للإلمام بخصائص الحركة العمالية المغربية، ولفهم أسباب قصورها السياسي، تلقي جريدة المناضل-ة أضواء على تاريخها بإتاحة ما كُتب منه، قدر الإمكان. نشرع في نشر إسهام الأستاذ الجامعي أحمد بناني ضمن أطروحته الصادرة عام 1983 بعنوان: التشكيلة الاجتماعية المغربية من نهاية القرن التاسع عشر إلى «المسيرة الخضراء» 1975

- أحمد بناني جامعي مغربي، باحث في علم السياسة والأنثروبولوجيا.

ابن المهدي بناني القريب من محمد بن حسن الوزاني مؤسس حزب الشورى والاستقلال.
معارض شرس للنظام المغربي، ناضل فترة في صفوف الأممية الرابعة.
توفي في 20 أكتوبر 2016 في عمر 68 سنة في سويسرا.

=====

العنوان الرئيسي من وضع هيئة الجريدة

بقلم؛ أحمد بناني

المسألة النقابية

تشكل معارضة الحركة النقابية أول رد فعل للبرجوازية الإمبريالية. اندلعت إضرابات عام 1936، في أغلب الأحيان، لأن رؤساء المقاولات كانوا يرفضون الملفات المطلبية واستقبال مندوبي العمال. لم يكن أرباب العمل راغبين في الاعتراف بـ «الجمعيات المهنية»، أي النقابات. كانت التبرير بسيطاً: كان أرباب العمل يردون على الجمعية المهنية بما مفاده: «أنت غير موجودة، أنت غير قانونية».

لكن في حزيران/يونيو وتموز/يوليو عام 1936، بلغ ضغط العمال حدا أجبر أرباب العمل على التصالح مع المنظمات النقابية، حتى لو كانت غير قانونية. أرغم حجم الإضرابات إدارات المقاولات على مراعاة الملفات المطلبية، والاعتراف بمندوبي العمال، وبالتالي الجمعية المهنية. [1]

تزايدت التجمعات وانضم العمال المغاربة بكثرة إلى الحركة النقابية: تستقبل الكونفدرالية العامة للشغل C.G.T عمليات الانخراط وتوزع البطاقات: «شهد شهرا حزيران/يونيو وتموز/يوليو، موجة انضمام مذهلة بالمئات إلى نقابة الكونفدرالية العامة للشغل». واحتفى الأمين العام لاتحاد النقابات بهذه الدفعة «المرتبطة بحلول حكومة جبهة شعبية في فرنسا، مع ما أثارته من آمال [2]». يشير تحقيق [3] أجراه ستيفان دليسل في بور ليوتي (القنيطرة)، بعد عام 1936، إلى هذا الإسهام المغربي في الطفرة النقابية؛ إذ كانت نقابة الكونفدرالية العامة للشغل وحدها قائمة: في الأحياء الفقيرة، جرى إحصاء حوالي 150 منخرطا مغربيا. بلغ عدد أعضاء النقابات، وفقًا لاتحاد النقابات الكونفدرالية بالمغرب (U.S.C.M) [19] (12000 عضوا في النصف الأول من العام 1937؛ ويتوزع هذا العدد على عشر اتحادات نقابية محلية. بناء على ذلك بدأ انخراط العمال المغاربة في إثارة فزع كبير لدى أرباب العمل، وبالتالي سيكون حرصهم الأول معارضة هيمنة المغاربة في النقابات.

كانت نشأة طبقة عاملة منظمة أمرا مخيفا بقدر ما أن فرنسا شهدت بروز الجبهة الشعبية.

يستحضر روبر مونتاني في بحثته الجماعي [4] الحركة النقابية وصحوة عام 1936 التي تبدو محفوفة بالمخاطر؛ ويرى أسباب نفسية في موقف أرباب العمل:

«يختلف موقف أرباب العمل في المغرب جدا عن موقفهم في البلدان الغربية. منذ البداية، طور أرباب العمل الأوروبيين تحركهم في المغرب في إطار مناخ حرية واستقلال كبيرين، ما يدل على الجرأة وروح المبادرة كما يليق برواد بلد جديد. لقد بنى رجال أعمال كُثر، بفضل الظروف المواتية وغياب تشريعات ضريبية تفتيشية، مقاولات مزدهرة وكدسوا ثروات حقيقية، لكن هذه المواقع ظلت هشة، لأن المنافسة كانت شرسة وأحياناً غير قانونية. كما يخضع كل نشاط إدارات المقاولات، أكثر من غيره، لقانون الربح الفوري الذي لا يرحم. وليس أمامها إلا وقت وجيز للتفكير ملياً بشكل مثمر في المشاكل الاجتماعية والسياسية، والتي يكون حلها -على المدى الطويل، كما تبين- مشروطا بحسن سير أعمالها. وكان معظم رجال الأعمال فردانيين، لايتحدون إلا دفاعا عن النفس، وليس لديهم ما يكفي من هيئات للعمل ومن دراسات اجتماعية كفيلة بإيجاد حلول عملية للصعوبات التي كانت تواجه المشغِلين».

بناء على ذلك، طعنت اللجنة المركزية للصناعيين في حق مندوبي عمال الجمعيات المهنية العمالية في الدفاع عن مطالب العمال المغاربة. معتبرة أن لسلطة الحماية «الوصية على السكان الأصليين» [5] وحدها صفة رعاية مصالحهم.

منذ عام 1934، كان أرباب العمل طوروا عقيدة نقابية كاملة –وعززوها في عامي 1936 و1937 واعتمدوا برنامجًا وقائيًا. وهكذا عرضت مادة في النشرة الاقتصادية للحماية [7] هذه العقيدة، وجاء فيها أواخر عام 1936 حين تقرر منح الحق النقابي للأوروبيين وحرمان المغاربة منه، بعد بضعة أسابيع من قرار مؤتمر فيدرالية الفرع الفرنسي للأممية العمالية SFIO في المغرب ما يلي: «يزداد عدد العمال إلى جانب الاتحادات المهنية. تطورت هذه الفئة من السكان الأصليين أسرع بكثير من أي فئة أخرى. وإذ لم تعد لديهم أية روابط في القبيلة أو في المدن القديمة، بعد أن تركوا الاقتصاد العائلي الذي كان يميز الاقتصاد المغربي بأكمله عند وصولنا، تكيف هؤلاء السكان الأصليون مع المهن الجديدة التي أدخلناها، وباتوا يشكلون طبقة عمال جديدة: طبقة عاملة. لم يعد ممكناً تجاهل تطورها الذي تابع عن كثب تطور اقتصاد المغرب. وبتقاسمهم عمل العمال الأوروبيين، سرعان ما سيسعون إلى مشاركة حقوقهم. وبالفعل، في المراكز الكبيرة بالدار البيضاء والرباط، انضم بعضهم إلى تجمعات مهنية وتضامنوا مع العمال الأوروبيين في الإضرابات. اكتست الحركة أهمية بما يكفي لإثارة انتباه الأحزاب السياسية. وفي مؤتمرها المنعقد يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر، دعت الفيدرالية المغربية للفرع الفرنسي للأممية العمالية SFIO، إلى تمكين السكان الأصليين المغاربة من المشاركة في النقابات المهنية... كانت المشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية... لقد أشرنا إلى الخطر الذي قد ينطوي عليه السماح لهذه الجماهير الجاهلة والمتنامية عددياً، بالتواجد في النقابات الأوروبية للانخراط في نضالاتها السياسية... قد يتمثل الحل الذي يبدو أنسب لنا في توسيع قانون الاتحادات المهنية ليشمل جميع السكان الأصليين في المدن القديمة والمدن الأوروبية... إن اليوم الذي ستكون فيه الهيئة الحرفية بالنسبة للعامل المغربي، مكتبَ توظيف وجمعيةً تعاضدية وتجمعً دفاعيً في الآن ذاته، لن تغريه النقابة بعد ذلك.»

في النشرة الاقتصادية للمغرب الصادرة في كانون الثاني/يناير عام 1937 [8]، قدم مراقب مدني الطريقة التي يجب اتباعها: «قد يكون أفضل حل

التتمة ص 11